

Distr.: General
19 January 2023
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الصحراء الغربية

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

أولا - تقارير الأمين العام ومساعديه الحميدة

- 1 - قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين تقريراً عن مسألة الصحراء الغربية (A/77/506) عملاً بقرار الجمعية العامة 89/76. وشمل التقرير الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2021 إلى 31 آب/أغسطس 2022 وتضمن استعراضاً لما قام به الأمين العام من أنشطة في إطار ممارسة مساعيّه الحميدة.
- 2 - وقدم الأمين العام أيضاً في أثناء فترة الاستعراض تقريراً إلى مجلس الأمن بتاريخ 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022 عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2022/733)، عملاً بقرار مجلس الأمن 2602 (2021). وتوجز هذه الورقة محتوى التقريرين المذكورين، وتتضمن معلومات إضافية تتعلق بنظر مجلس الأمن والجمعية العامة في تلك المسألة.
- 3 - ففي القرار 2602 (2021) الذي اتخذته مجلس الأمن في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021، قرر المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وفي القرار نفسه، أهاب المجلس بالطرفين إلى استئناف المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ الجهود المبذولة منذ عام 2006 والتطورات اللاحقة لها في الحسبان، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وأشار إلى ما للطرفين من دور ومسؤوليات في ذلك الصدد؛ ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة الملائمة لتلك المحادثات.



الرجاء إعادة استعمال الورق



- 4 - وعرض تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2022/733) ما جدد من تطورات منذ صدور تقريره السابق المؤرخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (S/2021/843) وقدم، في جملة أمور، معلومات عن الحالة في الميدان، ووضع المفاوضات السياسية المتعلقة بالصحراء الغربية، وتنفيذ القرار 2602 (2021)، والصعوبات الراهنة التي تواجه عمليات البعثة والخطوات المتخذة للتغلب عليها.
- 5 - وأبلغ الأمين العام مجلس الأمن في تقريره أن الحالة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتسمت بحدوث أعمال عدائية منخفضة الحدة بين المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) واستمرار التحديات التي تواجه البيئة العملياتية للبعثة، بما في ذلك التحديات المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).
- 6 - وتركزت معظم حوادث إطلاق النار عبر الجدار الرملي، التي أبلغ الطرفان البعثة بوقوعها، في شمال الإقليم بالقرب من محبس. ووفقا لحسابات البعثة بالاستناد إلى الحوادث المبلغ عنها، انخفضت حوادث إطلاق النار التي أبلغ عنها الطرفان انخفاضاً مطرداً منذ كانون الثاني/يناير 2021. وفي حين لم تتمكن البعثة من التأكد بشكل مستقل من عدد ومواقع حوادث إطلاق النار المبلغ عنها، فقد ظل تأثير تلك الحوادث موضوع ادعاءات متباينة.
- 7 - وظلت البعثة تحيط علماً بالتقارير الواردة عن عمليات القصف المنفذة بطائرات مسيرة تابعة للجيش الملكي المغربي في الجانب الشرقي من الجدار الرملي. وفي بعض الحالات، أشارت تقارير إعلامية إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين نتيجة لعمليات القصف الجوي. ونظراً للوقت الذي يستغرقه الحصول على إذن من الطرفين لزيارة تلك المواقع، لم تتمكن البعثة من التأكد بشكل مستقل من وقوع إصابات إلا في حالة واحدة، في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في منطقة ميجيك. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت البعثة وجود آثار لرفات بشرية في أربعة مواقع أخرى.
- 8 - وأجريت انتخابات تشريعية جهوية وجماعية في المغرب وفي ذلك الجزء من الصحراء الغربية الخاضع للسيطرة المغربية في 8 أيلول/سبتمبر 2021. وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام في 13 أيلول/سبتمبر، أشار الممثل الدائم للمغرب إلى المعدلات المبلغ عنها لمشاركة الناخبين في الصحراء الغربية باعتبارها "تأكيداً جديداً، عبر صناديق الاقتراع، على التشبث الراسخ لمواطني الأقاليم الجنوبية بمغريبتهم". وفي 19 أيلول/سبتمبر، ذكر ممثل جبهة البوليساريو في نيويورك ومنسق الجبهة لدى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، في رسالة وجهها إلى الأمين العام، أن الانتخابات "لا يمكن أن يكون لها أي تأثير على الوضع القانوني للصحراء الغربية".
- 9 - وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقب اتخاذ مجلس الأمن القرار 2602 (2021)، أصدرت جبهة البوليساريو بياناً صحفياً أكدت فيه أنه "أمام التقاعس المتكرر الذي أبداه مجلس الأمن"، فإن الشعب الصحراوي "لم يعد أمامه اليوم خيار سوى مواصلة كفاحه المسلح المشروع وتكثيفه للدفاع عن سيادة بلده وضمان المتمتع بحقه غير القابل للتصرف أو التفاوض في تقرير المصير والاستقلال".
- 10 - وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ألقى ملك المغرب محمد السادس خطاباً بمناسبة الذكرى السنوية السادسة والأربعين للمسيرة الخضراء، ذكر فيه أن "مغربية الصحراء حقيقة ثابتة لا نقاش فيها"، وأضاف أن "المغرب لا يتفاوض على صحرائه". كما أكد الملك "التزام [المغرب] بالخيار السلمي" ودعمه الكامل للجهود التي يقوم بها الأمين العام "من أجل إعادة إطلاق العملية السياسية، في أسرع وقت ممكن".

- 11 - وفي 20 آب/أغسطس 2022، ذكر الملك محمد السادس، في خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى السنوية التاسعة والستين لثورة الملك والشعب، أن الصحراء الغربية هي "المعيار الواضح والبسيط الذي يقيس به [يلادي] صدق الصداقات ونجاعة الشراكات". وفي بيان صدر في 21 آب/أغسطس، أكدت جبهة البوليساريو أن الخطاب وضع "حجر عثرة جديد في طريق الجهود الدولية الرامية إلى استكمال تصفية الاستعمار من آخر مستعمرة في أفريقيا".
- 12 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، افتتحت منظمة دول شرق البحر الكاريبي وسورينام وتوغو وكابو فيردي "قنصليات عامة" في الداخلة. وفي رسائل موجهة إلى الأمين العام في 31 آذار/مارس و 26 أيار/مايو و 21 تموز/يوليه و 1 أيلول/سبتمبر 2022، وصفت جبهة البوليساريو تلك الممثلات الدبلوماسية بأنها تشكل "انتهاكا للقانون الدولي وخرقا للمركز القانوني الدولي للصحراء الغربية، بوصفها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي".
- 13 - وغرب الجدار الرملي، واصل المغرب الاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية. وفي 23 حزيران/يونيه 2022، أعلنت السلطات المغربية عن توقيع أربع اتفاقات تتعلق بمشروع لتحلية مياه البحر لمدينة الداخلة. وظلت جبهة البوليساريو تحتج بأن تلك الاستثمارات تشكل انتهاكا للقانون الدولي.
- 14 - وتولى مبعوث الأمين العام الشخصي الجديد للصحراء الغربية، ستافان دي ميستورا، مهامه في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وأجرى مشاورات مع جميع المعنيين.
- 15 - وفي الفترة الممتدة من 13 إلى 20 كانون الثاني/يناير 2022، أكمل المبعوث الشخصي جولة أولية في المنطقة، حيث زار على التوالي الرباط وتندوف/الرابوني ونواكشوط والجزائر العاصمة. وكان الغرض من تلك الزيارة الأولى هو الاستماع إلى آراء جميع المعنيين بشأن سبل إحراز تقدم نحو استئناف بناء العملية السياسية بشأن الصحراء الغربية.
- 16 - وفي الرباط، أجرى المبعوث الشخصي مناقشات معمّقة مع وزير الشؤون الخارجية المغربي ناصر بوريطة، أحيط خلالها علما بتفاصيل المقترح المغربي للحكم الذاتي لعام 2007. وأعرب الوزير عن اهتمامه بالعمل على إعادة إطلاق العملية السياسية.
- 17 - وفي 16 كانون الثاني/يناير، التقى المبعوث الشخصي بالأمين العام لجبهة البوليساريو، إبراهيم غالي، في الربوني. وكرر المحاورون من جبهة البوليساريو تأكيد موقفهم بشأن ضرورة تحقيق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وأن هناك حاليا "حالة حرب"، مع وقوع إصابات يوميا في كلا الجانبين. ومن وجهة نظرهم فإنه بالنظر إلى "عدم اهتمام" المجتمع الدولي بمسألة الصحراء الغربية، بالإضافة إلى الحقائق على أرض الواقع، باتت العودة إلى الأعمال العدائية هي "الخيار الوحيد" المتاح أمامهم. وأضافوا أن "التزامهم بوقف إطلاق النار قد انتهى". ومع ذلك، أعرب العديد من محوري جبهة البوليساريو عن أملهم في عملية متجددة وتدابير لبناء الثقة يمكنها أن تؤثر تأثيرا إيجابيا في الحالة على أرض الواقع.
- 18 - وفي نواكشوط، في 17 كانون الثاني/يناير، أعرب رئيس موريتانيا، محمد ولد الشيخ الغزواني، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج آنذاك، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، للمبعوث الشخصي عن دعم موريتانيا للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، وأشارا إلى استعداد بلدهما للمساعدة في سياق "الحياد الإيجابي".

19 - ولدى استقبال المبعوث الشخصي في الجزائر العاصمة في 19 كانون الثاني/يناير، كرر وزير الشؤون الخارجية في الجزائر، رمضان لعمامرة، ومبعوث الجزائر الخاص المكلف بقضية الصحراء الغربية، عمار بلاني، تأكيد موقف الجزائر بأن المسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار. كما أكد المحاوران الجزائريان مجدداً على ضرورة اعتبار الجزائر، وكذلك موريتانيا، "بلداً مجاوراً معنياً" وأعربا عن شكوكهما بشأن عملية المائدة المستديرة وأي جهد قد يهدف في رأيهما إلى إعادة تأطير الوضع بوصفه "نزاعاً إقليمياً".

20 - وفي الربع الثالث من عام 2022، أكمل المبعوث الشخصي مجموعة ثانية من الزيارات إلى جميع الجهات الفاعلة المعنية في المنطقة. وخلال زيارة إلى الرباط، في الفترة من 2 إلى 7 تموز/يوليه، أعرب له وزير الشؤون الخارجية المغربي عن شعوره بأن الوقت لم يحن بعد لتتوسع حكومته باستقاضة في مقترحها. واقترح الوزير أن يدعو المبعوث الشخصي أولاً إلى استئناف اجتماعات المائدة المستديرة بمشاركة المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا، على أن تستند المناقشة حصراً إلى المقترح المغربي وتجري في إطار "السيادة الوطنية والوحدة الترابية" للمغرب.

21 - وقبل تلك الزيارة، كان المبعوث الشخصي قد أبلغ السلطات المغربية باعترامه زيارة الصحراء الغربية. ونوّه أيضاً بشكل علني إلى اعتزامه القيام بتلك الزيارة قبل موعد رحلته، مشيراً إلى أنه سيسرّشد بالصيغة التي اعتمدها المبعوثون السابقون في الزيارات التي قاموا بها. وفي سياق المشاورات مع السلطات المغربية بشأن التخطيط لزيارته المقترحة إلى الصحراء الغربية، أبلغ المبعوث الشخصي بموقف حكومة المغرب ومفاده أنه لن يكون بإمكانه الاجتماع بممثلي المجتمع المدني والمنظمات النسائية في سياق تلك الزيارة الأولى. وفي ضوء مبادئ الأمم المتحدة، ولا سيما أهمية مشاركة المرأة بصورة متكافئة وانخراطها الكامل في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن، وبالنظر أيضاً إلى أهمية التواصل مع منظمات المجتمع المدني، قرر المبعوث الشخصي عدم زيارة الصحراء الغربية خلال تلك الرحلة، لكنه ذكر أنه يتطلع إلى القيام بذلك خلال زيارته المقبلة إلى المنطقة.

22 - وفي 3 و 4 أيلول/سبتمبر، سافر المبعوث الشخصي مرة أخرى إلى الرباط للاجتماع بقيادة جبهة البوليساريو. وبالإشارة إلى مقترح جبهة البوليساريو لعام 2007، وفي ضوء البيئة السياسية والأمنية السائدة، تباحث مع محوري الجبهة بشأن نهجهم إزاء الخطوات التالية. وكرر الأمين العام لجبهة البوليساريو وغيره من كبار المسؤولين تأكيدهم على حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره من خلال استفتاء وكيف أدى بهم المأزق السياسي إلى "استئناف النزاع المسلح". وأعرب المبعوث الشخصي عن أمله في إمكانية السعي إلى استئناف وقف إطلاق النار، في محاولة للحد من التوترات وتهيئة بيئة أكثر ملاءمة للعملية السياسية. وخلال تلك الزيارة، التقى المبعوث الشخصي بمنظمات نسائية محلية وبجماعات المجتمع المدني، بما في ذلك ممثلو الشباب، للاستماع إلى وجهات نظرهم بشأن الحالة العامة والعملية السياسية. وأعرب محاوروه عن إحباطهم من عدم وجود حل سياسي. وأكدوا أيضاً قلقهم إزاء زيادة تخفيض المعونة الإنسانية في مخيمات اللاجئين وما لتلك الحالة، التي لا يمكن تحمل استمرارها، من تأثير سلبي على السكان.

23 - وفي الجزائر العاصمة، في 5 أيلول/سبتمبر، التقى المبعوث الشخصي بوزير الشؤون الخارجية والمبعوث الخاص المكلف بقضية الصحراء الغربية، اللذين ناقشا مسألة الصحراء الغربية باستقاضة وأكدوا من جديد دعم الجزائر الكامل لجهوده وللعملية السياسية، مشدّدين على أنها ينبغي أن تؤدي إلى تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره ومشيرين إلى ضرورة إجراء حوار مباشر بين المغرب وجبهة البوليساريو. وزار المبعوث الشخصي نواكشوط يومي 12 و 13 أيلول/سبتمبر حيث استقبله رئيس موريتانيا ووزير الشؤون

الخارجية الجديد محمد سالم ولد مرزوق، اللذان أكدا من جديد مبدأ "الحياد الإيجابي" لبلدهما مع الإشارة إلى استعدادهما لمساندة جهوده عندما تكون الظروف مواتية للمضي قدماً.

24 - وأجرى المبعوث الشخصي أيضاً مشاورات بشأن مسألة الصحراء الغربية مع أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجموعة الأصدقاء المعنية بالصحراء الغربية وسائر الجهات الفاعلة المهمة. ومن بين جهات أخرى، التقى بمحاورين مقيمين في نيويورك خلال زيارته إلى مقر الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وشباط/فبراير ونيسان/أبريل 2022؛ وبالممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل فونتيليس، وكبار المسؤولين الحكوميين الإيطاليين في روما في كانون الأول/ديسمبر 2021؛ وبوزير الشؤون الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس بوينو أيضاً في روما في 3 كانون الأول/ديسمبر 2021، وفي مدريد في 21 كانون الثاني/يناير، وفي بروكسل في 21 آذار/مارس 2022؛ وبكبار المسؤولين الحكوميين الفرنسيين في باريس في 27 كانون الثاني/يناير 2022؛ وبوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية أنتوني بلينكن في واشنطن العاصمة في 3 شباط/فبراير 2022؛ وبمختلف كبار المسؤولين الدوليين على هامش مؤتمر ميونيخ للأمن في شباط/فبراير 2022؛ وبكبار المسؤولين في حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في لندن في 28 آذار/مارس 2022؛ وبكبار المسؤولين في حكومة السويد في ستوكهولم في 9 أيار/مايو 2022، وبكبار المسؤولين في حكومة ألمانيا في برلين في 10 أيار/مايو 2022. كما أجرى محادثات هاتفية مع كبار مسؤولي حكومة الاتحاد الروسي. وفي تلك الاجتماعات والتفاعلات، لاحظ المبعوث الشخصي بارتياح ما أعرب عنه محاوروه من دعم للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتيسير التوصل إلى تسوية سياسية للحالة في الصحراء الغربية.

25 - وتمشيا مع الفقرة 10 من قرار مجلس الأمن 2602 (2021)، قدم المبعوث الشخصي إحاطة إلى مجلس الأمن في 20 نيسان/أبريل 2022 عن مهمته وخطته للمضي قدماً، وتلقى دعماً واسعاً من أعضاء المجلس لجهوده.

26 - وفي ما يتعلق بأنشطة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، أفاد الأمين العام أن البعثة قامت في الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2021 إلى 31 آب/أغسطس 2022، بتسيير دوريات برية تغطي مسافات تقارب 397 859 كيلومتراً ونفذت دوريات جوية بلغ عدد ساعاتها 938 ساعة. وإلى الغرب من الجدار الرملي، واصلت البعثة ممارسة حريتها في الحركة. ونظراً لشواغل تتصل بالأمن والسلامة، لم يتسن القيام بالطلعات الاستطلاعية بطائرات الهليكوبتر إلا من على بُعد مسافة آمنة تبلغ 15 كيلومتراً من الجدار الرملي. وفيما يتعلق بالدوريات البرية، تم تحديد المناطق الواقعة على امتداد الجدار الرملي التي لم يبلغ فيها عن وقوع تبادل لإطلاق النار بغية الترتيب لتسيير دوريات في تلك المناطق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت البعثة من إجراء 6 167 زيارة إلى مقر القيادة العامة للجيش الملكي المغربي ووحداته ووحداته الفرعية ونقاطه الحصينة ومراكز المراقبة التابعة له غرب الجدار الرملي. ولم يطرأ أي تغيير على مستوى التعاون والاتصالات على الصعيد الاستراتيجي بين البعثة وقائد القطاع الجنوبي للجيش الملكي المغربي.

27 - وإلى الشرق من الجدار الرملي، استمرت العمليات البرية على امتداد ممرات طولها 20 كيلومتراً من كل موقع من مواقع الأفرقة. ولم يُسمح بتسيير دوريات برية داخل وحدات جبهة البوليساريو ومقر قيادتها، وطلب منها أن تظل على بُعد 200 متر على الأقل منهما. وحاولت الدوريات البرية التابعة للبعثة القيام بما مجموعه 2 407 زيارات إلى وحدات جبهة البوليساريو ومقر قيادتها ولكنها مُنعت من الوصول.

وقد سُمح برحلات إعادة التموين بواسطة طائرات الهليكوبتر إلى مواقع الأفرقة شرق الجدار الرملي على فترات منتظمة نسبياً، نحو مرتين في الشهر، رهنا بالحصول على موافقة مسبقة من جبهة البوليساريو. ولم يُسمح بأي قوافل برية لأغراض الدعم اللوجستي والصيانة منذ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وفي رسالة موجهة إلى قائدة القوة بالنيابة في 18 تموز/يوليه، أكد منسق جبهة البوليساريو لدى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من جديد أن "تقييم جبهة البوليساريو فيما يتعلق بالمخاطر العالية المرتبطة بالقوافل البرية لم يتغير".

28 - ولم تتمكن قائدة القوة بالنيابة من إقامة اتصال مباشر مع قيادة القوات العسكرية لجبهة البوليساريو، وأجريت جميع الاتصالات كتابةً فقط. ورفضت القوات العسكرية لجبهة البوليساريو أيضاً طلبات لزيادة تواتر الرحلات الجوية اللوجستية للبعثة ودوريات التحقيق الجوية أو البرية التابعة لها شرق الجدار الرملي، ولم تسمح بتسيير دوريات برية إلا في بعض الأحيان في مواقع الضربات الجوية المشتبه فيها، ولا سيما في حالة الإبلاغ عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين. ونتيجة لاستمرار تلك القيود، لم تتمكن البعثة من أن ترصد بشكل مباشر تبادل إطلاق النار عبر الجدار الرملي ولا أن تتحقق من التفاصيل المحددة المتعلقة بالحوادث الفردية. وبدلاً من ذلك، ظلت البعثة تعتمد على المعلومات التي يبلغ عنها الطرفان يومياً، وهي معلومات لم تتمكن من التحقق من صحتها بشكل مستقل.

29 - وفي الفترة الممتدة بين 1 أيلول/سبتمبر 2021 و 31 آب/أغسطس 2022، أبلغ الجيش الملكي المغربي البعثة عن وقوع 691 حادثاً جرى فيها إطلاق النار من مسافة بعيدة على وحداته عند الجدار الرملي أو بالقرب منه، مع تركيز 64 في المائة من تلك الحوادث في محبس. وقد تعذر على البعثة إجراء أي عملية للتحقق الميداني بسبب الحالة الأمنية.

30 - وخلال الفترة نفسها، أصدرت جبهة البوليساريو تقارير إعلامية منتظمة تدّعي فيها استهداف مواقع الجيش الملكي المغربي على طول الجدار الرملي وشن هجمات عليه. وأعلنت القوات العسكرية التابعة لجبهة البوليساريو أنها نفذت 1 001 عملية من عمليات إطلاق النار ضد الجيش الملكي المغربي.

31 - ووثقت البعثة 18 عملية قصف تم الإبلاغ عنها نُفذت بطائرات مسيرة تابعة للجيش الملكي المغربي شرق الجدار الرملي منذ 1 أيلول/سبتمبر 2021، بما في ذلك عملية قصف في 26 تموز/يوليه 2022 أفادت التقارير أنها أدت إلى مقتل رئيس أركان المنطقة العسكرية الرابعة التابعة لجبهة البوليساريو. وفي كل عملية من تلك العمليات، اتصلت البعثة على الفور بالطرفين لتلقي معلومات إضافية. وفي 12 حالة، وبالتنسيق مع جبهة البوليساريو، تمكنت البعثة من زيارة مواقع الحوادث المبلغ عنها شرق الجدار الرملي، بينما رُفض في ست حالات منحها الإذن بزيارة المواقع المشتبه فيها على أساس أنها تقع في مناطق العمليات العسكرية المقيدة. وفي ثماني حالات، توصلت التحقيقات التي أجراها المراقبون العسكريون التابعون للبعثة، بمساعدة خبراء من عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام، إلى تأكيد حدوث شكل من أشكال القصف الجوي.

32 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اقتصرَت الأنشطة المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام على عمليات التخلص من الذخائر المتفجرة في حالات الطوارئ، والتحقق من سلامة الطرق، وتوجيه رسائل إلى المدنيين للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة وبأهمية الوقاية من كوفيد-19 في آن واحد. وبسبب تعليق العمليات، لم يكن بالإمكان الاضطلاع بأي أنشطة تتعلق بإبراء الأراضي.

33 - وحُصِّت تقديرات البعثة إلى تجدد التهديد الذي تشكِّله الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات في الإقليم، بما في ذلك في المناطق التي كانت تعتبر آمنة في السابق منذ عام 2020. وحتى 31 آب/أغسطس 2022، لم يكن قد أُعلن عن إبراء 24 حقلاً من أصل 61 من حقوق الألغام المعروفة و 42 منطقة من أصل 527 من المناطق المعروف أنها استُهدفت بذخائر عنقودية شرق الجدار الرملي.

34 - وفيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية وحقوق الإنسان، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي إيصال المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين الصحراويين في المخيمات الخمسة بالقرب من تندوف، بالجزائر. ومع ذلك، وفي ظل الاتجاهات المثيرة للقلق فيما يتعلق بسوء التغذية وخفض الحصص الغذائية بنسبة تزيد على 80 في المائة، كان اللاجئون معرضون بدرجة خطيرة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وفي 24 آب/أغسطس 2022، أصدرت منظومة الأمم المتحدة في الجزائر بياناً حددت فيه الاحتياجات العاجلة والدرجة المتصلة بالغذاء وسوء التغذية في المخيمات، ودعت المجتمع الدولي إلى تجديد جهود التمويل وتقديم استجابة مناسبة لحالة الطوارئ تلك.

35 - ولم تُستأنف تدابير بناء الثقة، عملاً بقرار مجلس الأمن 1282 (1999) وقراراته اللاحقة، من أجل تيسير الاتصالات الأسرية بين اللاجئين الصحراويين ومجتمعاتهم الأصلية في الإقليم.

36 - وأعرب المبعوث الشخصي لجميع المعنيين، خلال زيارته إلى المنطقة وفي سياق تفاعلات أخرى مع المحاورين المعنيين، عن اعتقاده الذي شاطره إياه الممثل الخاص، بأن التدابير التي يمكن أن تؤدي إلى وقف التصعيد بين المغرب وجبهة البوليساريو، بما في ذلك تدابير بناء الثقة مثل استئناف الزيارات الأسرية، ستكون موضع ترحيب كبير. ولاحظ عدم إعراب أي من محاوريه عن اهتمام فوري بمزيد من العمل بشأن هذه المسائل.

37 - ولم تتمكن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من القيام بأي زيارات إلى الصحراء الغربية للسنة السابعة على التوالي على الرغم من الطلبات المتعددة، وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد شجع بقوة في قراره 2602 (2021) على تعزيز التعاون. وبسبب عدم وجود معلومات مستقاة بشكل مباشر، تعذر إجراء تقييم شامل لحقوق الإنسان في المنطقة. وعلاوة على ذلك، زُعم أن مدافعين دوليين عن حقوق الإنسان وباحثين ومحامين ومراقبين طُردوا من الصحراء الغربية أو مُنعوا من دخولها.

38 - وفي 29 و 30 تموز/يوليه 2022، زار مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن تندوف في بعثة لجمع المعلومات. وخلال تلك الزيارة، التقى المفوض بجبهة البوليساريو، بما في ذلك الأمين العام للجبهة، وأكد من جديد التزام الاتحاد الأفريقي بالسلام في الصحراء الغربية.

39 - وأفاد الأمين العام في ملاحظاته وتوصياته أنه ما زال يشعر بقلق عميق إزاء التطورات في الصحراء الغربية. إذ ظل استئناف الأعمال العدائية بين المغرب وجبهة البوليساريو يشكل انتكاسة كبيرة في المساعي الرامية إلى إيجاد حل سياسي لذلك النزاع الذي طال أمده. وشكلت التوغلات اليومية في المنطقة العازلة المتاخمة للجدار الرملي والأعمال العدائية بين الطرفين في تلك المنطقة انتهاكاً لمركزها كم منطقة مجردة من السلاح ينبغي أن تظل، بدلاً من ذلك، حجر الزاوية في مساعي التوصل إلى حل سلمي للحالة في الصحراء الغربية. وأدى استمرار عدم التوصل إلى وقف فعلي لإطلاق النار إلى تهديد استقرار

المنطقة، مع وجود خطر التصعيد ما دامت الأعمال العدائية مستمرة. وظلت عمليات القصف الجوي وإطلاق النار عبر الجدار الرملي تُسهم في زيادة التوترات.

40 - وعلى الرغم من ذلك السياق المحفوف بالتحديات، ظل الأمين العام يعتقد أن التوصل إلى حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية أمر ممكن شريطة أن يشارك جميع المعنيين بحسن نية وأن يكون هناك دعم مستمر من جانب المجتمع الدولي. وظلت الأمم المتحدة مستعدة لعقد اجتماع يضم جميع المعنيين بمسألة الصحراء الغربية سعياً إلى التوصل إلى حل سلمي. وأتاحت الجهود التي بذلها مبعوثه الشخصي فرصة حث الأمين العام الجميع على اغتنامها. فلا بدّ من التحلي بإرادة سياسية قوية من أجل إيجاد حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان ويكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره وفقاً لقرارات مجلس الأمن 2440 (2018) و 2468 (2019) و 2494 (2019) و 2548 (2020) و 2602 (2021).

41 - وتحقيقاً لتلك الغاية، حث الأمين العام جميع المعنيين على التعامل بفكر منفتح مع مساعي مبعوثه الشخصي لتيسير العملية، وعلى الامتناع عن وضع شروط مسبقة للعملية السياسية.

42 - وأعرب الأمين العام عن أسفه إذ لاحظ أن أجواء انعدام الثقة ظلت تلقي بظلالها على المنطقة. وفي الإقليم، شكلت الإجراءات التأكيدية الانفرادية والإيماءات الرمزية المستمرة مصدراً للتوتر الدائم وأثرت تأثيراً سلبياً على الوضع. وشجع الأمين العام الطرفين على التركيز على المصالح القوية المشتركة بينهما وحثهما على الامتناع عن زيادة تصعيد الحالة من خلال التصريحات والإجراءات.

43 - وقد عملت البعثة في سياق تشغيلي وسياسي طرأت عليه تغيرات جذرية منذ استئناف الأعمال العدائية، واضطلعت بمجموعة واسعة من الجهود للتكيف مع الظروف الجديدة، ولا سيما مع تجديد التركيز على التخطيط العملي. بيد أن استمرار القيود المفروضة على حرية التنقل أدى إلى عدم تمكن البعثة من الوصول بأمان إلى المناطق الواقعة عند الجدار الرملي أو المنطقة العازلة أو بالقرب منهما، وتشغيل سلسلة آمنة وموثوقة من اللوجستيات وخدمات الصيانة وإعادة الإمداد إلى مواقع الأفرقة الواقعة شرق الجدار الرملي. فتمكن البعثة من استعادة قدرتها الكاملة على رصد الحالة في الإقليم بأسره وتوفير خدمات الصيانة الهامة لمواقع أفرقتها شرق الجدار الرملي شرط جوهري لاستدامتها وأمر بات ملحا أكثر من أي وقت مضى. وحث الأمين العام جبهة البوليساريو بقوة على إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل المراقبين العسكريين التابعين للبعثة، وقوافلها البرية، وأصولها الجوية، وأفرادها شرق الجدار الرملي. وظل من الضروري أيضاً أن يتمتع الجيش الملكي المغربي عن أي نشاط عسكري قد يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على عمليات البعثة شرق الجدار الرملي. وأعرب الأمين العام عن قلقه من احتمال أن يؤدي غياب حرية التنقل بشكل كامل إلى عدم تمكن البعثة، في المستقبل القريب، من الحفاظ على وجودها شرق الجدار الرملي.

44 - ورحب الأمين العام باستئناف التعاون بين المغرب وممثله الخاص وحث جبهة البوليساريو على استئناف اتصالاتها المنتظمة شخصياً مع قيادة البعثة، المدنية والعسكرية على حد سواء.

45 - وظل الأمين العام يشعر بالقلق إزاء استمرار تعليق العمليات المعتادة بشأن الألغام شرق الجدار الرملي، باستثناء تطهير طريق الدوريات البرية، وخدمات الطوارئ، ودعم تحقيقات البعثة في المواقع المشتبه في تعرضها للغارات الجوية. ومع ذلك، فقد أعرب عن تفاؤله لما أبداه الطرفان من استعداد للسماح باستئناف عمليات إزالة الألغام ودعا الطرفين كليهما إلى التوصل إلى اتفاق نهائي مع البعثة في ذلك الصدد على نحو يتيح استئناف ذلك العمل المنقذ للحياة. ودعا كلا الطرفين أيضاً إلى العمل مع عنصر الإجراءات المتعلقة

بالألغام في البعثة لتيسير إزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في جميع أنحاء الإقليم امتثالاً للمعايير الدولية الإنسانية لأعمال إزالة الألغام.

46 - وأعرب الأمين العام عن القلق إزاء زيادة تدهور الحالة الإنسانية في مخيمات اللاجئين بالقرب من تندوف. فقد ساءت مستويات المعيشة في صفوف اللاجئين الضعفاء المقيمين في المخيمات بسبب جائحة كوفيد-19 وتأثير ارتفاع أسعار الغذاء والوقود على الصعيد العالمي واختلالات سلسلة التوريد. ونتيجة لذلك، أصبحت الحالة تثير القلق بشكل متزايد مع وجود مشاكل خطيرة تهدد الأمن الغذائي للاجئين وإمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية في الأجل القصير. وأعرب الأمين العام عن شكره للمجتمع الدولي ولحكومة الجزائر على المساعدة المقدمة للاجئين الصحراويين، كما أعرب رغبته في ترديد النداء الذي وجهته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونسف وبرنامج الأغذية العالمي إلى المجتمع الدولي لتجديد الجهود وتقديم دعم إضافي عاجل يتيح استجابة مناسبة لتلك الحالة الطارئة.

47 - وظلت البعثة المصدر الرئيسي، والوحيد في معظم الأحيان، الذي يعول عليه الأمين العام ومجلس الأمن والدول الأعضاء والأمانة العامة للحصول على المعلومات والمشورة غير المتحيزة بشأن التطورات المستجدة في الإقليم أو فيما يتعلق به. وقد واصلت الاضطلاع بذلك الدور على الرغم من التحديات المتزايدة الخطورة التي واجهتها في بيئة عملياتية وسياسية تغيرت تغيراً جذرياً وفي سياق قدرات التخطيط الاستراتيجي المدمجة وغير الكافية للاستجابة للحالة الراهنة في الميدان. وقد ظلت البعثة تجسد التزام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين للنزاع في الصحراء الغربية وفقاً لقرارات مجلس الأمن 2440 (2018) و 2468 (2019) و 2494 (2019) و 2548 (2020) و 2602 (2021). وبالتالي، أوصى الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة سنة أخرى، حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ثانياً - نظر مجلس الأمن في المسألة

48 - بعد أن نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام، اتخذ القرار 2654 (2022) في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الذي قرر فيه تمديد ولاية البعثة حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأعرب المجلس، في القرار نفسه، عن دعمه الكامل للأمين العام ومبعوثه الشخصي لتيسير عملية المفاوضات بغية التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية.

49 - وشدد المجلس على ضرورة التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم لمسألة الصحراء الغربية على أساس من التوافق وأهاب بالطرفين إلى استئناف المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ الجهود المبدولة منذ عام 2006 والتطورات اللاحقة لها في الحسبان، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وأشار إلى ما للطرفين من دور ومسؤوليات في ذلك الصدد. وشدد المجلس أيضاً على أهمية تجديد الطرفين لالتزامهما بدفع العملية السياسية قدماً، تمهيداً لمفاوضات أخرى، وأهاب بالطرفين إلى البرهنة على الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل المضي قدماً في المفاوضات.

ثالثا - نظر الجمعية العامة في المسألة

50 - خلال المناقشة التي أجرتها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في 3 و 11 و 13 و 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021، تناولت الدول الأعضاء، في جملة أمور، مسألة الصحراء الغربية. ورحبت الدول الأعضاء بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية، ستافان دي ميستورا. وأيد البعض موقف المغرب وخطة الحكم الذاتي التي اقترحها، في حين أعرب آخرون عن تأييدهم لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير (انظر [A/C.4/77/SR.2](#) و [A/C.4/77/SR.7](#) و [A/C.4/77/SR.8](#) و [A/C.4/77/SR.9](#)).

51 - وكان معروضا على اللجنة، في جلستها التاسعة، المعقودة في 14 تشرين الأول/أكتوبر، مشروع قرار معنون "مسألة الصحراء الغربية" ([A/C.4/77/L.4](#)) قدمه رئيس اللجنة واعتمدته اللجنة دون تصويت.

52 - وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار دون تصويت، باعتباره القرار [133/77](#). ورحبت الجمعية في ذلك القرار بأمور منها التزام الطرفين بمواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في مناخ موات للحوار، ورحبت أيضا بالمفاوضات الجارية بين الطرفين، وأهابت بالطرفين أن يتعاونوا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأن يتقيدا بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني، وطلبت إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، ودعت الأمين العام إلى أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين تقريرا عن تنفيذ القرار.